السياسة المائية التركية تجاه العراق

سندس سرحان احمد[1]
sundus.sarhan@muc.edu.iq

المستخلص: لا يمكن للحياة بوجه عام والانسانية بوجه خاص ان تقوم أو تستمر وتتطور من دون الماء ويتفاوت توافر المياه ببين منطقة وأخرى وكذلك بين دولة وأخرى. ونظرا للوقوع المنطقة العربية في الجزء الأكثر جفافا من العالم حيث يقل هطول المطر فيها، فأن الموارد المائية المتجددة في المنطقة العربية تتعتبر محدودة، بل ونادرة ننسبيا، مقارنة بالزيادة السكانية المتنامية.دعلاوة على أن الموارد المائية السطحية في غالبية الدول العربية هي مياه ممشتركة مع دول من خارج المنطقة،مما يهدد أمن وسلامة هذه الموارد بالرغم من الاتفاقيات الدولية المبرمة بين كل من دول المنبع ودول المجرى والمصب. وتمثل أزمة المياه في نهري دجلة والفرات أنموذجا لازمة المياه في الشرق الأوسط فتركيا اباعتبارها دولة المنبع تمتلك ميزة جغرافية واستراتيجيه تتمثل ببالسيطرة كاملة على كل من هذين النهرين في مواجهة الدولتين المتشاطئتين معها سوريا والعراق. وبرزت المشكلة المائية بين العراق وتركيا لأول مرة في منتصف السبعينات من القرن الماضي، أثر انجاز تركيا بناء سد كيبان احد السدود الضخمة وتخزين المياه فيه،وقد بلغ نقص المياه في العراق حدا كبيرا،بسبب العجز في الميزان المائي بين العرض المحدود والطلب المتزايد على المياه، وإذا كان صلب موضوع ببحثنا ينصب على المشكلة المائية بين العراق وتركيا، فأن الغاية من بحثنا بالإضافة إلى إبعاده العلمية وما يمكن ان يسلطه من أضواء كاشفة على جوانبه المتعددة هو التنبيه بحاضر ومستقبل هذا البلد من النتائج والتداعيات الخطيرة وربما الكارثية التي يمكن ان يواجهها مستقبل العراق، نتيجة المشاريع المائية ذات الصلة بنهري دجلة والفرات من قبل دول الجوار الجغرافي للعراق تركيا وسوريا وإيران، التي أدت إلى تجاوز هذه الدول على حقوق العراق المائية في نهري دجلة والفرات نتيجة الممارسات غير القانونية المتبعة في مشاريع الدول المذكورة.

الكلمات المفتاحية:السياسة المائية التركية، اهمية المياه، مبدأ تقسيم المياه.

1. المقدمة

تحظى الموارد المائية في حياة الشعوب بأهمية قصوى لدورها في بناء الامم والحضارات منذ نشاة الخليقة، بل تعد عنصرا أساسيا من عناصر قوة الدولة الحديثة واساس تقدمها،حتى غدا حصة أو نصيبه منها معيارا لرقي الشعوب وتطورا لمستواها المعيشى والاجتماعي, ولاغرو من ذلك ان كان وجود المياه يحدد اين يعيش السكان وكيف؟ ولذا غدا النزاع و التعاون على المياه مصاحبا لازدياد الحاجة اليها وزيادة الشعور القومي وتكوين الشعوب والكيانات في المنطقة العربية.

وتعد المياه من اهم العناصر الاساسية لديمومة الحياة وهي نعمة انعم الله بها على الانسان ولكن هذه المياه اصبحت مشكلة من المشاكل المهمة في الوقت الحاضر. كما ادت التطورات التكنولوجية والاجتماعية والزيادات المطردة في اعداد السكان، الى التوسع الكبير في استخدامات المياه، في حين ان كمية المياه العذبة المتاحة للاستخدام العالمي تبقى ثابتة، وعلى ذلك فأن مشكلة المياه تحتل مكانا بارزا في صدارة المشاكل الحديثة في السياسة الدولية، فقد ظهرت خلافات ومشاكل بين دول عدة بسبب عدم كفاية الموارد المائية المشتركة لتلبية كل احتياجاته.[1]

تعتمد دول الشرق الاوسط على موارد المياه السطحية (الانهار) لتأمين متطلباتها المائية لاسيما في الجانب الزراعي لكون المنطقة المذكورة تقع ضمن الاقليم الجاف وشبه الجاف

[1] مدرس دكتوره: قسم الاعلام الرقمي – كلية المنصور الجامعة – بغداد – العراق.

على مستوى العالم، وتتصف بشحة مياه الامطار ونضوب بعض المصادر الارضية الاخرى. وقد تزايدت اهمية المياه في منطقة الشرق الاوسط اثر ازدياد السكان وتصاعد وتاثر التنمية لدى دول المنطقة، وسعي كل بلد لتوفير الامن الغذائي لشعبه ومن هنا دخل الماء بوتقة الندرة الاقتصادية. إذ تعد مسألة المياه من أكثر المسائل أثارة للخلافات والصراعات في منطقة الشرق الأوسط فهي ليست مسألة أقتصادية او أجتماعية وحسب، ولكنها مسألة إستراتيجية وتتفق الدراسات المتخصصة على أن منطقة الشرق الاوسط بصورة عامة، تعاني نقصاً حاداً في الموارد المائية، وكذلك أخذت هذه المشكلة تطغى على ما سواها وتعطى الأولوية في الجانب السياسي و الأمني لكل دولة، كما أن هناك أعتقاد بأن التنافس على المصادر المائية قد يكون سبباً في قيام الحروب المستقبلية في المنطقة حيث الطلب اكبر من العرض وبرزت محاولات الدول في تضييق وترشيد استخدام مياهها، فضلا عن أن المياه العذبة هي العامل الاساس في التنمية لدول المنطقة لاسيما العربية منها، اذ يعد الامن المائي اشبه بالامن الغذائي، مسالة بقاء، كما أن تيسر المياه العذبة موزع بصورة غير منتظمة في منطقة الشرق الاوسط علاوة على التغيرات المناخية و كميات الامطار التي تؤثر في موار المياه. ومقابل كل هذا ازداد اجمالي استخدام المياه بمقدار عشرات الاضعاف طوال القرن العشرين وقد باتت المصادر الجديدة نادرة اكثر فاكثر وكذلك ازدادت المنافسة وسط مختلف المستخدمين للمياه وسوف يكون هذا الوضع أسوء خلال الاعوام القادمة.[2]

ان المنطقة العربية تعد من اكثر المناطق تأثرا في سلبيات هذه المسألة لاسيما سوريا والعراق ، لأنهما يتأثران وبشكل كبير بما تحدده تركيا من كمية المياه المنسابة إليهما، وقد استغلت تركيا هذه المسألة في تحقيق غايات عدة أدت في النتيجة الى تدهور العلاقات فيما بين الإطراف.

2. هدف البحث

يهدف البحث الى امكانية فهم طبيعة سياسة تركيا المائية حيال العراق، وكيف يمكن ان تؤثر هذه السياسة على كمية المياه التي يحصل عليها العراق ونوعيتها.

3. فرضية البحث

فقد تحددت في وجود تراجع كبير في حجم الوارد المائي الواصل الى العراق من نهر دجلة جراء السياسة المائية المتبعة من قبل تركيا من خلال مشاريعها العملاقة المنفذة على النهر.

4. مشكلة البحث

ان عامل المياه ما زال مؤثرا وحاضرا في سياسة تركيا الخارجية، والتي عملت على توظيفه سياسيا حيال الدول الاخرى المستفيدة منه ومنها العراق، والتي تعاملت معه وفق مبدأ تحديد كمية المياه المنسابة اليه، والى استخدام المياه كوسيلة ضغط على العراق لتحقيق مكاسب استراتيجية لها . ويمكن اجمال مشكلة البحث من السؤال التالي:

ما هي سياسة تركيا المائية وكيف اثرت على كمية ما يحصل علية العراق من مياه؟

5. فرضية البحث

ترتكز فرضية البحث على انه" نتيجة للأهمية الاستراتيجية للعراق في الادراك التركي، فأن سياسة تركيا المائية حيال العراق تتحدد في ضرورة استخدام المياه لحماية مصالح تركيا الاستراتيجية كعامل ضاغط ومؤثر،اذ انه كلما ازدادت تركيا في انشاء مشاريعها المائية على حوضي دجلة و الفرات في ظل ازمة المياه العالمية سوف يؤدي الى تعقد العلاقات العراقية التركية في المستقبل"

6. منهجية البحث

يستعين البحث بالمنهج التحليلي النظمي في قراءة تأثير المياه واستخدامها كعامل ضغط على دول المصب ومنها العراق، فضلا عن فهم مدخلات السياسة المائية التركية والعوامل التي تؤثر في هذه السياسة وتحليل مخرجات هذه السياسة، كما يستعين البحث بمداخل منهجية أخرى منها المنهج التاريخي لفهم ماضي واقع السياسة التركية المائية حيال العراق، والمنهج الاستشرافي للوقوف على الاتجاهات المستقبلية للعلاقات العراقية – التركية في ضوء مشكلة المياه، وفي ضوء ذلك تحددت هيكلية البحث بمحثين فضلا عن المقدمة والخاتمة: المبحث الأول المطلب الأول منه يوضح أهمية المياه الاستراتيجة كمورد رئيس لاستمرار الحياة ومدخل دمهم للصراع، اما المطلب الثاني فيركز على طبيعةدالسياسة المائية التركية حيال العراق،داما المبحث الثاني المطلب الأول هو موقف تركيا تجاه العراق ورفضها الاعتراف بالصفة الدولية لنهري دجلة والفرات اما المطلب الثاني فسيتحدث عن اهم الاهداف التي تسعى تركيا لتحقيقها باستخدام ورقة المياه.

6.1 المبحث الاول: اهمية المياه واثره في الموقف التركي تجاه العراق

6.1.1 المطلب الاول: اهمية المياه

تحتل المياه مكانة فريدة بين مختلف مصادر الطاقة بسبب قدرتها على العمل بصورة مستمرة ومتجددة ولا توجد لها اثار سلبية على البيئة، واذا استطاع الإنسان ان يعيش بلا نفط فليس بمقدوره الاستغناء عن الماء,[3] تعد المياه جوهر الترابط البشري في أي بلد من البلدان، فهي أحد الموارد المشتركة التي تستخدم في الزراعة والصناعة والأغراض المعيشية والبيئية .

وتُعنى الإدارة الوطنية للمياه بإحداث توازن بين هذه المجموعات المتنافسة من مستخدمي المياه .علاوة على ذلك فإن المياه تعد أيضا من أكثر الموارد الأساسية تجاوزاً للحدود، وقد تسن البلدان تشريعات للمياه لاعتبارها من الأصول الوطنية، إلا أن هذا المورد في حقيقته يتجاوز الحدود السياسية، في صورة أنهار وبحيرات ومستودعات للمياه الجوفية. وتعمل المياه العابرة للحدود على تمديد الترابط الهيدرولوجي عبر الحدود الوطنية، والربط بين مستخدمي المياه في مختلف البلدان من خلال نظام مشترك، ولا شك أن إدارة ذلك الترابط هو أحد التحديات الكبرى للتنمية البشرية التي تواجه المجتمع (الدولي).[4]

تتسبب المياه العابرة للحدود في أغلب الاحيان في إحداث بعض التوترات بين المجتمعات التي تربط بينها، لانها تختلف عن أي مورد آخر من الموارد النادرة في نواح مهمة؛ إذ أنها تشكل جوهر كافة جوانب المجتمع البشري، من البيئة إلى الزراعة إلى الصناعة — وليس لها بدائل معروفة، كما انها تعد عاملا حيوي للحياة، مثلها في ذلك مثل الهواء، وتمثل أيضا جزء لا يتجزأ من نظم الانتاج التي تعمل على تحقيق الثراء والرفاهية.[5]

6.1.2 المطلب الثاني : عدم الاعتراف التركي بالصفة الدولية لنهري دجلة والفرات

يعد حوض دجلة والفرات من الاحواض المائية المهمة والتي قد تعد من اهم مسببات الصراع، نتيجة تعقد المشكلة وسعي دولة المنبع (تركيا) الى استغلال هذه الثروة وبما يؤمن مصالحها السياسية والاقتصادية على حساب مصالح دول الحوض الاخرى.[6]

لم تكن هناك مشكلة في استغلال تركيا لمياه دجلة والفرات بسبب وقوع هذين النهرين تحت سيطرة دولة واحدة هي الدولة العثمانية ولكن بعد انهيار تلك الدولة وما ترتب عليه من استقلال العراق عنها, ظهرت بوادر المشكلة بين تركيا بصفتها دولة المنبع والعراق من دول المجرى, وظهرت هناك تساؤلات منها, هل النهران دوليان او وطنيان, لان فهم وادراك ذلك يترتب عليه تنظيم حقوق الدول من مياه هذين النهرين وطرق استعمالهما والحفاظ على صلاحيتهما للاستعمال دون الاضرار بحقوق الدول الاخرى،[7] اذن يكمن جوهر الخلاف بين تركيا و دول الجوار العربي في تناقض الرؤيا لكلا الطرفين, فتركيا لا تعترف بدولية نهري دجلة والفرات, وترى فيهما نهران تركيان وتطلق عليهما تسمية (مياه ما وراء الحدود) فضلا عن رفض تركيا الدخول في اتفاق رسمي بشان تقسيم مياه نهري دجلة والفرات بينها وبين العراق[8]، وهي بذلك تستغل موقعهادالجغرافي كدولة منبع, وكان من الطبيعي أن يتأثر العراق بالمشاريع الكبيرة التي تقوم دبها تركيا في مشاريعها التي نفذتها والمستمرة في تنفيذها ضمن ما يسمى بمشروع الكاب (GAP).[9]

وايضا تركيا تصرح ان هذين النهرين هما تركيان وان لها حق السيادة على مواردها المائية, وان السدود التي تقيمها لا تسبب اي مشكلة دولية, وذلك يتنافى مع اتفاقية او مبادئ هلنسكي لعام(1966)التي تنظم قواعد استغلال مياه الانهار الدولية لغير الاغراض الملاحية, و تقرير عام (1988) للجنة القانون الدولي التي اسستها الجمعية العامة للامم المتحدة المتعلق بالاستعمال الملاحي لمجاري لمياه.[10]

وفق لذلك تدرك تركيا بان لها الحق في التصرف في كمية المياه التي ستمنحها للدول خارج حدودها, كما اجازت لنفسها وبشكل عملي حرية التصرف بمياه النهرين فعلى سبيل المثال استطاعت تحويل مجرى بحيرة هزار من كونها منبع تقليدي لنهر دجلة الى حوض نهر الفرات بواسطة نفق خاص الى سهول الازيغ اي الى الجهة المعاكسة الشمالية لغرض استخدام مياهها في ري الاراضي الزراعية.[11]

6.2 المبحث الثاني :سياسة تركيا المائية تجاه العراق

يلاحظ من السياسة المائية التركية بانها ليست مجرد مشروعات لتنظيم تصاريف نهري دجلة والفرات والحد من مخاطر الفيضانات كما تدعي تركيا بذلك وانما هي بالاساس مشروعات اقتصادية سياسية تتيح لتركيا القدرة في التحكم بالمياه وبذلك تحرم دول المصب من التصاريف الطبيعية للنهرين المذكورين والتاثير على معدل الوارد السنوي مستخدمة قدرة التحكم بالتصاريف ورقة ضغط سياسية تهدف من خلاله تحقيق سياسة مائية تعود بالفائدة لتركيا بتحقيق اهدافها.

6.2.1 المطلب الاول : مبدأ تقسيم المياه[12] وموقف تركيا منه

ان تركيا تمتاز بغزارة مواردها المائية، نتيجة غزارة الامطار والتي يقدر معدلها السنوي بـ 659 ملم، فضلاً عن قلة كمية التبخر السنوي، وتبلغ كمية الموارد المائية في تركيا نحو 518كم مكعب/سنة تشكل المياه السطحية منها185 كم مكعب/سنة، والمياه الجوفية 235كم مكعب/سنة اما الباقي وقدرة 80كم مكعب/سنة فيضيع بالتبخر لذلك فأن كمية المياه المتاحة تقدر بنحو 438 كم مكعب /سنة، تتركز النسبة الكبرى من مياه تركيا في حوضي دجلة والفرات في شرقي تركيا

والتي تشكل نسبة 4،30 %من اجمالي المياه السطحية في تركيا وهي ذات قدرة على توليد طاقة كهرومائية تصل الى 51371 ميكاواط، والتي تولد ما مقدارة 449 مليار كيلو واط/ساعة، كما تشكل القدرة الكامنة,في نهري دجلة والفرات نحو 8،47 %من اجمالي القوة الكهرومائية في تركيا.[13]

تشكل المياه السطحية في العراق حوالي النسبة الكبرى من مجمل مياه العراق والتي تأتي حوالي 80 % منها من تركيا، ان اجمالي الموارد المائية المستغلة في العراق يبلغ 56،42مليار متر مكعب والتي اغلبها مياه سطحية والتي تصل الى (35،41),,مليار متر مكعب، وهي بالكاد تغطي الاحتياجات المحلية والتي يتوقع ان تزداد هذه الحتياجات بزيادة عدد السكان في العراق[14]، يرافق هذه التوقعات سعي تركيا الى تقليل كمية هذه المياه الواردة الى العراق من خلال السدود التي انشأت على طول مسار نهري دجلة والفرات مما قد يشكل مشكلة كبيرة على العراق ولها اثار سلبية على مستقبل العلاقات بين الطرفين.

بدات تركيا بتنفيذ اول مشاريعها المائية عام 1974, عندما قامت ببناء سد كيبان على نهر الفرات وهو جزء من مشروع ضخم يعرف بمشروع جنوب شرق الاناضول(كاب gap), ويتكون من (22) سداً و (17) منها على نهر الفرات و (5) على نهر دجلة و (19)محطة كهربائية وعددا من الانفاق والقنوات والمشاريع الاروائية, ثم انشات سد (قرة قاية) عام 1986 وانجزت سد اتاتورك عام 1990 وهو من السدود الكبيرة في العالم حيث تبلغ طاقته التخزينية نحو (48) مليار م3, ويستنزف ثلث مياه الفرات, واكملت تركيا عام 1994 المرحلة الاولى من مشروع اطول نفق اروائي من نوعه في العالم(نفق اورقة) الذي ياخذ المياه من سد اتاتورك لارواء اراضي تقع خارج حوض الفرات وعلى مقربة من الحدود السورية – التركية, كما اقامت تركيا بانشاء سدين (بيرة جك) و(قرة قاميش), ان اكمال هذه السدود سيتيح لتركيا التحكم شبه المطلق بمياه نهر الفرات.[15]

اما على نهر دجلة فقد انجزت تركيا عام 1997 سدي (كيرال كيزي) و(دجلة) على روافد النهر وانشات سد(اليسو) الذي يعد اكبر السدود التركية على نهر دجلة والذي يعمل على تقليل واردات نهر دجلة بنسبة (60%) وتنخفض كميات المياه من (20.93)مليار م/3 الى (9.7) مليار م/3 ونهر الفرات من (29) مليار م/3 الى (4.4) م/3.[16]

ترفض تركيا مبدا تقسيم مياه نهري دجلة والفرات وتطرح بديل عنه هو الاستخدام الامثل للمياه ويعني ذلك اعطاء الاولوية لاستثمار المياه في مشاريع الري وفقا لدراسات ميدانية عن مشاريع الري في الدول المتشاطئة شريطة ان تعتمد هذه الدراسات جدوى فنية واقتصادية لتلك المشاريع.[17]

وتعتقد تركيا ان مطالبات العراق بزيادة حصته من المياه لا تستند على اسس تحدد احتياجاته من المياه لان حصصه المائية كافية لمشاريعه التنموية والزراعية ان احسن استخدامها, لذا فهي تطالب العراق باعادة تقييم التقنيات المائية والزراعية المعتمدة سواء في الري او تراكيب التربة و الاصناف الزراعية وطرق الزراعة, متهمة اياه باتباع طرق بدائية باستخدام المياه في الزراعة والري ومشاريعه التنموية.[18]

ان اعتماد العراق وبشكل مطلق تقريبا في تامين موارده المائية على نهري دجلة والفرات هذا بحد ذاته مؤشر اضعف سيعاني منها حاضرا ومستقبلا بسبب المشاريع المائية التركية وقدرتها التخزينية ذات الامكانيات الفائقة والتي تضاهي القدرة التخزينية للعراق لمرات عديدة.

6.2.2 المطلب الثاني: اهداف السياسة المائية التركية

تهدف السياسة المائية التركية الى تحقيق جملة من الاهداف التي تصب في المصالح العليا للدولة, فتركيا نظرت الى المياه على انها محور التنمية الاقليمية والاقتصادية وذلك لافتقارها للموارد الطبيعية الاخرى لا سيما الثروة المعدنية وهذا ماعبر عنه رئيس وزراء تركيا الاسبق (سليمان دميريل) بقولة "الماء هو الثروة الوحيدة التي نملكها لاننا لسنا بلدا نفطيا بالرغم منة لدينا القليل من النفط وشيئا من الغاز, لذلك لا بد ان نعمل بجد لدعم اقتصادنا.[19]

مما لا شك فيه ان التحكم في مصادر المياه يعد رصيدا استراتيجيا مهما للدولة وعنصرا من عناصر قوتها, لذا فان تامين مصادر مائية سوف يصبح امرا اكثر خطورة واهمية بمرور الوقت, وهذا ما ينطبق على تركيا كونها دولة مصدر المياه الرئيس لنهري دجلة والفرات حيث ان مساحة حوض التغذية الفعلية لنهر دجلة تبلغ نحو (166096)كم2 تقع اعلى نسبة منها داخل حدود العراق والبالغة (83237)كم2 وتشكل نسبة (50,11%) من اجمالي مساحة تغذية الحوض, اما حوض الفرات فتركيا تسهم بالنسبة العظمى من التصريف المائي السنوي للنهر اذ تبلغ نحو (98,18%) اما المتبقي فتسهم فيها سوريا, اما العراق فلا يسهم في تغذية النهر بالمياه اي ان تركيا ترفد نهري دجلة والفرات بنحو (55,62%) مليار م3/ من المياه, هذه المساهمة الكبيرة جعلت تركيا تشعر ان لها الحق في التصرف في مياه النهرين وتعتبرهما نهريين تركيين ومن اجل استغلال مياهها وضعت جملة من الاهداف تسعى الى تحقيقها[20] ومنها ما ياتي:

أ - **الاهداف الاقتصادية**: لعل من اهم اهدافها من وراء سياستها المائية في منطقة جنوب شرق الاناضول هي تنمية هذه المنطقة والعمل على استغلال الموارد المائية المتوفرة في تلك المنطقة على حساب الدول المشاركة في هذه الموارد، حيث كانت تركيا تسعى منذ زمن بعيد الى تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية فهي تحلم أن تكون سلة الغذاء في منطقة الشرق الاوسط مما يضعها بين الدول العشر الكبرى المنتجة للغذاء في العالم. وتسعى تركيا ايضا الى التصدير حيث اولت اهتماما كبيرا للقطاع الزراعي الذي يشكل الركيزة الاساسية في سياستها الاقتصادية مع الاشارة الى ان الزراعة في تركيا تمثل الحرفة الرئيسة فقد وصلت نسبة العاملين بالقطاع الزراعي الى حوالي(41 %) من مجموع العاملين بمختلف القطاعات لقد عملت تركيا على تنمية الزراعة في منطقة الكاب من خلال زيادة المساحة المروية في حوض دجلة من(0,28) الف دونم الى نحو (2,23) مليون دونم بحلول عام 2020 م بعد استكمال كل المشروعات الاروائية[21]، فمساحة الاراضي الزراعية فيها بحوالي(30 %) من مساحتها الكلية ويشكل الدخل الزراعي حوالي(72 %) من الدخل الوطني و(93 %) من صادرات تركيا صادرات زراعية ويحتل القمح موقع الصدارة بين المحاصيل التي تنتج كما ويشغل حوالي(53 %) من المساحة المزروعة وقد شهدت السنوات الاخيرة زيادة كبيرة في انتاج القمح في تركيا فبعد ان كانت دولة مستوردة له اصبحت دولة مصدرة، وازدهرت فيها زراعة القطن ايضا عندما وصلت مساحة الاراضي الخاصة بزراعته الى اكثر من(2,5) مليون دونم, ويمكن القول ان النشاط الزراعي في تركيا يعبر عن جوانب قوة الدولة بالنسبة اليها خاصة وانه يقوم على ركائز اقتصادية واضحة المعالم ومضمونة بشكل اكبر مماهو عليه في دول الجوار المتشاطئة، فضلا عن دول المنطقة نتيجة لتوافر الموارد المائية الكافية لضمان انتاج زراعي مزدهر حيث يعمل هذا النشاط الزراعي بين طياته مقومات العلاقة الجيويولتيكية مع دول المنطقة خاصة بعد التغيرات الاقليمية التي حصلت

فيها وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1990، اذ لاحظت تركيا في تلك التغييرات الفرصة المناسبة لها لتوسع دائرة علاقاتها الاقتصادية مع دول الشرق الاوسط والجمهوريات المنفصلة عن الاتحاد السوفيتي حيث اشار وزير الزراعة والارياف والغابات التركي ان الهدف الاول من اقامة مشروع الكاب هو تحويل المنطقة من جرداء الى منطقة تصديرية تعمل على انتاج وتجهيز السكان بالمواد الغذائية والمنتجات الزراعية فضلاً عن توسيع قاعدة التعاون الاقتصادي مع الكيان الصهيوني الحليف الاستراتيجي من اجل انشاء محور استراتيجي مهم لتحقيق مصالحهما في المنطقة.[22]

وتهدف السياسة المائية التركية في حوض نهر دجلة الى الاهتمام بانتاج الطاقة الكهربائية باعتبارها جزءاً مهماً من مشاكلها الاقتصادية حيث تعمل على انشاء نحو (17) محطة لتوليد الطاقة الكهربائية أي انتاج نحو (26127) ميكا واط/ساعة سنويا" اذ يتوقع ان يكون هناك فائض من الطاقة الكهربائية بعد ان شهدت تركيا عام 1973 ازمة كبيرة في انتاجها وهذه الازمة نجمت عن عدم اتخاذ تركيا الاحتياطات اللازمة في وقتها لمواجهة ازمة النفط العالمية التي ظهرت في ذلك العام حيث اضطرت الحكومة التركية الى استيراد الكهرباء من الخارج لسد العجز الكبير في استهلاك الطاقة, لقد وقعت تركيا عدداً من الاتفاقيات بشأن الطاقة الكهربائية فقد وقعت في عام 1974 اتفاقية مع بلغاريا تنص على تزويد تركيا بالكهرباء بمعدل يتراوح ما بين (55 - 100) ميكاواط/ساعة سنويا" وذلك لغرض تغطية منطقة ادرنة بالكهرباء اما في عام 1976 فقد وقعت تركيا اتفاقية مع الاتحاد السوفيتي السابق وكانت مدتها(5) سنوات قابلة للتجديد نصت على تزويد تركيا ب(590) ميكاواط/ساعة سنويا" وذلك لسد احتياجات هضبة الاناضول من الطاقة الكهربائية.

بعد ان تقدمت اعمال بناء السدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية التابعة لمشروع الكاب اصبحت تركيا غنية بانتاج الطاقة الكهربائية حيث وصلت نسبة إنتاجها خلال الفترة من(1985 -) حوالي(60 %) الا ان هذه الزيادة في الانتاج رافقتها ايضا" زيادة في الاستهلاك[23].

وبذلك يمكن القول ان تكثيف تركيا لجهودها في بناء هذا العدد الكبير من السدود والخزانات والمحطات الكهربائية سيوفر الطاقة اللازمة لها وتصدير الفائض عن حاجتها الى دول المنطقة مستفيدة بذلك من المردودات المالية لتطوير اقتصادها نحو الافضل فضلا" عن تحقيق التقارب السياسي للدخول في الاتحاد الاوربي. وبالطبع ان تركيا سوف تعمل لتحقيق ذلك على سحب كمية كبيرة من مياه نهري دجلة والفرات الامر الذي سيؤثرشسلباً على حصة العراق المائية من النهرين.

ب - **الاهداف السياسية:** يعد المياه مورداً ذا ابعاد سياسية حيث تكتسب اهمية كبيرة في العالم بشكل عام والاقطار التي تعاني من شحة هذا المورد بشكل خاص وخاصة الاقطار العربية. لذا فقد تم الاعتماد على عدد من الاتفاقيات والقوانين الدولية من اجل تنظيم استغلال هذا المورد بشكل يضمن الحقوق للدول المتشاطئة في الانهر الدولية منها القانون الدولي الخاص باستخدام المجاري المائية في الاغراض غير الملاحية والذي اقرته الامم المتحدة عام 1997 تركيا لم تعترف بكل هذه القوانين الدولية معتبرة مياه نهري دجلة والفرات مياهاً تركية وان كل ماير الى العراق هو عبارة عن مياه عابرة للحدود تعد تركيا ومن خلال موقعها الجغرافي الذي تحتل به جيوسياسياً نقطة التقاء اوربا بالشرق الاوسط وجمهوريات اسيا الوسطى منطقة حساسة ومهمة ستراتيجيا" في المنظور السياسي العالمي بوصفها تمثل احدى مناطق العالم الحيوية[24].

نجد تركيا تسعى من خلال سياستها المائية تحقيق اهداف سياسية عديدة تاتي في مقدمتها استخدام ورقة المياه للضغط على الاطراف العربية (العراق) وتهديد العرب بهذه الورقة التي باتت تقلق الجميع. وقد استخدمت تركيا عنصر-المياه ورقة ضغط لاثارة عدد من المشاكل الخارجية مع دول الجوار وسعت الى ربطها في مسألة المياه ومن اهم المشكلات التي سعت تركيا في ادخالها في قضية المياه للمساومة هي مشكلة الاكراد ومشكلة معادلة المياه بالنفط وباستخدام تركيا لهذه الورقة في العلاقات الدولية تمكنت من الحصول على دور بارز ومهم في ترتيبات المنطقة السياسية بطرح مشاريع تمكنها من المشاركة في رسم الخارطة السياسية تحت ما يسمى مشاريع السلام ومحاولة بيع المياه العذبة لدول المنطقة وتسعى تركيا من خلال سياستها المائية المماطلة في التوصل الى اتفاق حول تقسيم المياه مع العراق الى ترك ورقة المياه مفتوحة حتى القرن الحالي للمساومة بها لتحقيق مصالحها وبالاخص ان كل التوقعات تشير الى ان اهم أزمات القرن الحالي هي ازمة المياه في الشرق الاوسط.

ويتضح مما تقدم ان مشكلة المياه بين العراق اوتركيا متعلقة باكثر من اقضية سياسية مع الاشارة الى ان سياسة تركيا المائية لم تعد تحركها اهدافها ومخططاتها الوطنية الضيقة وانما امتدت لتشمل مخططات السياسة الامريكية لربط قضية المياه بالمنطقة بقضية النفط ومفاوضات التسوية مع الكيان الصهيوني وهذا يعني ان احتمالية اثارة تلك المشاكل تبدو راجحة في المستقبل وبهذا سوف يهدد الخطر الامن المائي.

6.3 المبحث الثالث: الاستنتاجات والتوصيات

تعد المياه المشتركة بين الدول التحدي الأكبر لاسيما في ظل الزيادة السكانية والتنمية الشاملة فيها وهو ما ولد ضغطا عليها من حيث الكم والنوع بسبب ما يلقى فيها من ملوثات,ومما زاد المشكلة سوءا التغيرات المناخية التي قللت امن المتساقطات المطرية وزيادة في كميات المياه المتبخرة . ان لكل دولة من الدول المشتركة في الحوض النهري سياستها المائية الخاصة بها وربما يكون ممتاحا ومبررا لها هذا الاستعمال,ولكن عندما تدخل السياسة والاجندة الخارجية على ححساب الشركاء يكون الامر غير مقبول عرفا,وشرعا,وقانونا, وربما يؤدي الى حدوث نزاعات وخصوصا في المناطق التي تعاني من شحة مائية كما هوالحال في منطقة الشرق الأوسط,اذ يعد العراق احد المتضررين ممن هذه السياسة, اذ يعتمد على ما نسبته 53% من المياه الخارجية. وتمثل تركيا اهم مجهززلنهري دجلة والفرات مما انعكس سلبا على الواقع العراقي, اذ توقفت الكثير من المشاريع الاروائية والزراعية والتنموية،ولكن لا زالت تركيا مستمرة ففي تنفيذ مشاريعها دون التشاور والتنسيق مع العراق والذي بالتأكيد سيضر بعلاقات حسن الجوار بين البلدين.

6.3.1 الاستنتاجات

1 - تعد المياه واستعمالاتها من المسائل الجوهرية والحيوية والامن الغذائي في الوقت الحاضر والمستقبل لجميع البلدان وشعوب العالم, خاصة الدول المتشاطئة والتي لها دور كبير وثاتير على امنها المائي والاقتصادي والسياسي و الاجتماعي والثقافي.

2 - اثرت السياسة المائية التركية على انخفاض الواردة من المياه للنهرين و بالتالي سيكون هناك نقص حاد في الموارد المائية لنهري دجلة والفرات مع تردي نوعية المياه بعد استكمال تركيا لمشاريعها الاروائية.

3 - رغبة تركيا في السيطرة على الامن الغذائي لمنطقة الشرق الاوسط على المدى القريب والبعيد.

6.3.2 التوصيات

1 - تعزيز التنسيق والتعاون بين العراق وتركيا و العمل على اقامة علاقات وثيقة ومتينة من خلال استثمار حجم التبادل الاقتصادي والتشابك السياسي واستثمارها لاقامة اتفاقيات هدفها تحقيق تحديد لكميات المياه الموارد للعراق و تحقيق الاستعمال الامثل والعادل للمياه.

2 - تطبيق النهج التشاركي ومبادئ الادارة المتكاملة للموارد المائية وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ وادارة مشاريع المياه.

3 - تفعيل التعاون الدولي والبيئي من اجل الحد من نقص المياه والحد من التنافس عليه, مع ايجاد وسائل فعالة لادارة المياه المشتركة بعد التوصل لقسمة عادلة ومنصفة بين الدول المتشاطئة وانشاء منظومات اقليمية لادارتها واستخدام الاليات الحديثة لاستغلال الثروة المائية.

7. الهوامش

1. ناجي علي حرج، مشكلة المياه في العلاقات العراقية-السورية-التركية، مظاهر التعاون وجوهر الخلاف، من ابحاث المؤتمر العلمي السنوي الثاني لمركز الدراسات الدولية ١٩٩٧-١٩٩٨ ،دراسات استراتيجية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد الخامس، ١٩٩٨ ،ص٤٦٧.

2. Mostafa kamal Tolba, middle East water issuse: Action and political will, in international waters of the middle East Edited by, Asit.k. Biswas, oxford University press, 1994, p.1-4.

3. عبد الزهرة شلش العتابي ، توجهات تركيا نحو اقطار الخليج العربي ،دراسة في الجغرافية السياسية) بغداد: دار الشؤون الثقافية، 2000 , ص 64.

4. تقرير التنمية البشرية 2006 ، الامم المتحدة ، برنامج الامم المتحدة الانمائي، ص 203.

5. صبحي فاروق صبحي , سياسة تركيا املائية حيال العراق واثرها في تطور العلاقات الثنائية, مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية, 2015, المجلد 4, العدد 13, ص ص 204-205.

6. صبحي فاروق صبحي , مصدر سبق ذكره , ص 505.

7. مهدي فليح ناصر, تحليل جغرافي سياسي للسياسة المائية التركية واثرها على الامن المائي العراقي, مجلة كلية المامون الجامعة, العدد 20, ص74.

8. رضا عبد الجبار الشمري , التحديات التي تواجه الامن المائي العربي , مجلة القادسية للعلوم الانسانية ,العدد (1-2), كلية الاداب , جامعة القادسية , 2005, ص169.

9. صباح محمود محمد ووليد محمود ابو سليم، الامن المائي العربي، دار الكندي للنشر والتوزيع، اربد، الاردن، 1998، ص 22.

10. بحث منشور على شبكة الانترنت. ثائر رشيد محمود العاني, استخدام-الموارد-المائية-في-ظل-تحديات-الأمن-المائي-في-العراق-https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-835721

11. مهدي فليح ناصر, مصدر سبق ذكره, ص74.

12. اتفاقية قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية: هي وثيقة أقرتها الأمم المتحدة في 21 مايو 1997 تتعلق باستخدامات والحفاظ على كل المياه العابرة للحدود الدولية، بما فيها المياه السطحية والمياه الجوفية. أخذاً في الاعتبار الطلب المتزايد على الماء وأثر السلوك البشري، فقد وضعت الأمم المتحدة مسودة لتساعد على الحفاظ على الماء وإدارة الموارد المائية للأجيال الحاضرة والمستقبلة. ولتدخل حيز التنفيذ، احتاجت الوثيقة تصديق 35 بلد، ولكن حتى 2008 تلقت أقل من نصف العدد المطلوب، بتصديقات 16 دولة. وبالرغم من عدم التصديق عليها، فإن الوثيقة تعتبر خطوة هامة نحو التوصل لقانون دولي يحكم المياه . راجع Raj, Krishna; Salman, Salman M.A. (1999). "International Groundwater Law and the World Bank Policy for Projects on Transboundary Groundwater". In Salman, Salman M. A. Groundwater: Legal and Policy Perspectives : Proceedings of a World Bank Seminar. World Bank Publications. 173p

13. عبد الزهرة شلش العتابي ، توجهات تركيا نحو اقطار الخليج العربي ، مصدر سبق ذكره، ص ص64-65.

14. صبحي فاروق صبحي, مصدر سبق ذكره,506.

15. سوسن صبيح حمدان, اثر المياه في العلاقات العراقية ودول الجوار الجغرافي, مجلة كلية الاداب, العدد 68, جامعة بغداد, 2005, ص537.

16. بسام عبد الرحمن عبيد, اثرمشروع جنوب شرق الاناضول على البيئة الزراعية في العراق, مجلة الجمعية الجغرافية العراقية, المجلد(1),العدد(57),2009,ص61.

17. محمد احمد السامرائي, نهر الفرات بين الاستحواذ التركي والاطماع الصهيونية, ط1, دار الشؤون الثقافية, بغداد, 2001, ص28.

18. مهدي فليح ناصر, تحليل جغرافي سياسي للسياسة المائية التركيةواثرها على الامن المائي العرقي, مجلة كلية المامون, العدد23,ص77.

19. بسام عبد الرحمن عبيد, مصدر سبق ذكره, ص70.

20. مهدي فليح ناصر , مصدر سبق ذكره. ص ص79-80.

21. ماهر اسماعيل ابراهيم الجبوري، تركيا ودول الجوار، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2006 ، ص 23.

22. حسين وحيد عزيزو رفل حسين نجم, السياسة المائية التركية في حوض نهر دجلة, مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية, العدد23, 2015,ص583.

23. نفس المصدر, 583-584.

24. عبد القادر بودقة، ازمة الطاقة في تركيا، مركز الدراسات التركية، (الارشيف والتوثيق) ، حلقات اقتصادية، جامعة الموصل، رقم الملفات 17، ص 13.

8. المصادر العربية

9. بحث منشور على شبكة الانترنت. ثائر رشيد محمود العاني, استخدام-الموارد-المائية-في-ظل-تحديات-الأمن-المائي-في-العراق-https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-835721-

10. بسام عبد الرحمن عبيد, اثر مشروع جنوب شرق الاناضول على البيئة الزراعية في العراق, مجلة الجمعية الجغرافية العراقية, المجلد(1),العدد(57),2009.

11. تقرير التنمية البشرية 2006 ، UNDP (الامم المتحدة ، برنامج الامم المتحدة الانمائي).

12. حسين وحيد عزيزو رفل حسين نجم, السياسة المائية التركية في حوض نهر دجلة, مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية, العدد23, 2015.

13. رضا عبد الجبار الشمري , التحديات التي تواجه الامن المائي العربي , مجلة القادسية للعلوم الانسانية ,العدد (1-2), كلية الاداب , جامعة القادسية , 2005.
14. سوسن صبيح حمدان, اثر المياه في العلاقات العراقية ودول الجوار الجغرافي, مجلة كلية الاداب, العدد 68, جامعة بغداد, 2005.
15. صباح محمود محمد ووليد محمود ابو سليم، الامن المائي العربي، دار الكندي للنشر والتوزيع، اربد، الاردن، 1998.
16. صبحي فاروق صبحي , سياسة تركيا املائية حيال العراق واثرها في تطور العلاقات الثنائية, مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية, 2015, المجلد 4, العدد 13.
17. عبد الزهرة شلش العتابي ، توجهات تركيا نحو اقطار الخليج العربي، (دراسة في الجغرافية السياسية), دار الشؤون الثقافية، بغداد, 2000.
18. عبد القادر بودقة، ازمة الطاقة في تركيا، مركز الدراسات التركية، (الارشيف والتوثيق)، حلقات اقتصادية، جامعةالموصل، رقم الملفات 17.
19. ماهر اسماعيل ابراهيم الجبوري، تركيا ودول الجوار، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2006 .
20. محمد احمد السامرائي, نهر الفرات بين الاستحواذ التركي والاطماع الصهيونية, ط1, دار الشؤون الثقافية, بغداد, 2001.
21. مهدي فليح ناصر, تحليل جغرافي سياسي للسياسة المائية التركية واثرها على الامن المائي العراقي, مجلة كلية المامون الجامعة, العدد 20.
22. مهدي فليح ناصر, تحليل جغرافي سياسي للسياسة المائية التركيةواثرها على الامن المائي العرقي, مجلة كلية المامون, العدد23.
23. ناجي علي حرج، مشكلة المياه في العلاقات العراقية-السورية-التركية، مظاهر التعاون وجوهر الخلاف، من ابحاث المؤتمر العلمي السنوي الثاني لمركز الدراسات الدولية ١٩٩٧-١٩٩٨ ،دراسات استراتيجية، جامعةبغداد، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد الخامس، ١٩٩٨.

9. المصادر الاجنبية

1. Mostafa kamal Tolba, middle East water issuse: Action and political will, in international waters of the middle East Edited by, Asit.k. Biswas, oxford University press, 1994.
2. Raj, Krishna; Salman, Salman M.A. (1999). "International-2 Groundwater Law and the World Bank Policy for Projects on Transboundary Groundwater". In Salman, Salman M. A. Groundwater: Legal and Policy Perspectives: Proceedings of a World Bank Seminar. World Bank Publications. 173p.

Turkish water policy towards Iraq

Sundus Serhan Ahmed[1]
sundus.sarhan@muc.edu.iq

Abstract: Life in general, and humanity in particular, cannot exist, or continue and develop without water, and the availability of water varies from one region to another, as well as from one country to another. Given that the Arab region is located in the driest part of the world where there is less rainfall, the renewable water resources in the Arab region They are limited, and even relatively rare, compared to the growing population. In addition, to the fact that the surface water resources in most Arab countries are shared waters with countries outside the region, which threatens the security and safety of these resources despite the international agreements concluded between both upstream and downstream countries.The water crisis in the Tigris and Euphrates rivers represents a model for the water crisis in the Middle East. Turkey, as a country of origin, has a geographical and strategic advantage represented in complete control of each of these rivers in the face of the two riparian states with it, Syria and Iraq. The water problem between Iraq and Turkey emerged for the first time in the mid-seventies of the last century. The impact of Turkey's construction of the Kiban Dam, one of the huge dams and storing water in it, and the water shortage in Iraq has reached a great extent, due to the deficit in the water balance between the limited supply and increasing demand for water and if the core of our research is focused on the water problem between Iraq and Turkey, then the purpose of our research, in addition to its scientific dimensions, and the revealing lights it can shed on its multiple aspects, is to alert the present and future of this country from the dangerous and possibly catastrophic consequences and consequences that the future of Iraq may face. As a result of water projects related to the Tigris and Euphrates rivers by the neighboring countries of Iraq, Turkey, Syria, and Iran, which led to these countries bypassing Iraq's water rights in the Tigris and Euphrates rivers as a result of the illegal practices followed in the projects of the mentioned countries.

[1] Lecturer Dr.; Digital Media Department – Al-Mansour University College – Baghdad – Iraq.